

وعليه الفتوى ذكره في الكافي كذا في الرجعية وشعر وحما
 تغيبه ان وجد مع ذوي الارحام احد الزوجين
 فلا تحب ذوي الارحام احد الزوجين عن شيء من فرضه
 اجماعا عند اهل التتزيل واهل القراية وما جحد كل منهما
 فرضه بضا اركان زوجا ورعبا ان كانت زوجة وكيفه
 توريث ذوي الارحام مع احد الزوجين عند اهل
 المذهبين ان يخرج اول نصيب من واحد من احد الزوجين
 وتجعل كان لم يكن ثم يقسم الباقي بعد ذوا الزوجين
 على ذوي الارحام كما يقسم جميع المال لو انفردوا
 في الترتيب وغيره من كتب الفرائض **فصل** في
 النصف الاول الذي هو اولاد البنات واولاد بنات الابن
 اولاهم بالميراث اقرنهم الى بنت اتفاقا كبنت بنت
 وبنت بنت ابن هـ كذا
ميسرة
 المال كله لبنت البنت
 لانها اقرب الى البنت
 وان استقر في القرب
 فولد نفس الورث بلا فاصل
 اولي من ولد ذوي الارحام اتفاقا فبنت بنت الابن
 اولي من ابن بنت البنت هـ كذا

ميسرة
بنت ابن
بنت بنت
ابن بنت

وان استقرت درجاتهم في القرب
 ولم يكن فيهم ولد نفس وارث
 بلا فاصل وكانوا كلهم يدلون
 بوارث فعند ابي يوسف يقسم
 المال على ابدان الفروع سواء اتفقت صفة الاصول
 في الزكوة وفي الاقربنة او اختلفت وعند محمد يقسم المال
 على ابدان الفروع وان اتفقت صفة الاصول موافقا لابي
 يوسف واختلفت صفة الاصول يقسم المال على
 الاصول ويعطي ميراث الاصول الى الفروع مخالفا
 لابي يوسف رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد
 في الامثلة كلها مثل **كذا** ادلة الكل بالورث وانفاق
 صفة الاصول مع الاستواء في الدرجة مان عن ابن بنت وبنت
 بنت هـ كذا
ميسرة
 فبنت هـ كذا
 فعندهما يقسم المال على ابدان
 الفروع للذكر مثل حظ الانثيين
 لان صفة الاصول متفقة
 في الاقربنة وبنت
 واختلاف صفة الاصول مع الاستواء في الدرجة مات
 عن بنت ابن بنت وعن ابن بنت بنت هـ كذا

بنت بنت
ابن بنت

ميسرة
بنت ابن
بنت بنت
بنت بنت

195